



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : مالية ومحاسبية

التخصص : مالية مؤسسة

تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن سوفيا بالبياضة

تحت إشراف الأستاذة :

بقاط حنان

المؤطر بالمؤسسة :

نصيرة بشير

إعداد الطالبات :

صوالح محمد أسماء

نصرات شيماء

مهري رميصاء

قدة آسيا

السنة الجامعية : 2017/2016

الإهداء

قال الله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

على ضوء هذه الآية أهدي ثمرة جهدي الى من تحمل المشقة في تعليمي ولم ييخل علي بشيء الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من أحمل اسمه بكل افتخار الى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد من ينتظر أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة أبي الغالي حفظه الله من كل كرب وبلاء .

الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني الى بسملة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحني الى أغلى الحبايب أُمي الحبيبة حفظها الله دوما لي .

أهدي هذا العمل الى اخوتي " اسامة ،فاطمة الزهراء، يعقوب ،مروة " من كانوا عوننا لي الى الوجه المفعم بالبراءة، منيسا ،خديجة ، كما أخص بالذكر الأخت "شكيمة آمال" التي اعتبرها مثلي الأعلى في الحياة.

أهدي الى من أزروني في أحزاني وجعلوني أبتسم من تحملوا ثقل همومي وأعطوني القوة والصبر من سمعوا لي وأعلمتهم بأسراري وزرعوا دربي أملا من كل النواحي عندما يكونوا معي ينتابني شعور السعادة" اميرة، عواطف ،سارة " أروع صديقات أتمنى لكم النجاح والسعادة.

أهدي الى جميع أصدقاء الدراسة والى من قاسمني هذا العمل .

كما أهدي هذا العمل الى الأستاذة المحترمة "بقاط حنان" على تعبها معنا ومساعدتها لنا بالتوجيه والارشادات وأيضا الأستاذ المحترم "محمد البشير بن عمر" والى كل من جمعني معهم مشواري الدراسي سواء في التعليم التربوي والتعليم الجامعي .

والى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي ،والى من أوسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

شيماء

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً
بشيء.....

وإلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم : أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف
الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

وإلى كل يد سعت ليرى هذا العمل نوراً.....

إلى الذين بذلوا كل نفيس و غال لتكفل هذه المسيرة
بالنجاح.....

إلى أستاذتنا المؤطرة " حنان بقاط " التي كانت نعم إلهادي
والدليل

إلى الأستاذ " محمد البشير بن عمر " الذي لم يبخل علينا بوقته
ورأيه السديد

إلى القلعة الحصينة التي ألجأ إليهم عند شدتي صديقاتي
الأعزاء

رميصاء

الإهداء

الى التي لو طرحت لها الكواكب وفرشت لها الارض من تحت قدميها فما
وافيتها حقها الى التي فرحت لأجلي وتألّمت لمعاناتي " أمي "

الى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

الى زوجي العزيز الذي يساندني في دراستي

الى أخوتي الاعزاء

الى كل الأهل والاصدقاء والزملاء والأستاذة "بقاط حنان " والأستاذ محمد
البشير بن عمر

الى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الى كل طالب علم جاهد في طلبه غيور على دينه

الى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

أسماء

الإهداء

لبسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

" الهى لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات الا بذكرك...ولا
تطيب الآخرة الا بعفوك...ولا تطيب الجنة الا برؤيتك "

الله جلا جلاله

" الى كل من بلغ الرسالة وأدى الامانة ، ونصح الأمة ، الى نبي الرحمة ونور العالمين "

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من كلله الله بالهيبة والوقار .. الى من علمني العطاء بدون انتظار .. الى من أحمل اسمه بكل افتخار ..
أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي
بها اليوم وفي الغد والى الأبد ..
والدي العزيز

الى ملاكي في الحياة .. الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني .. الى بسمه الحياة وسر الوجود الى من
كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب
أمي الحبيبة
الى أهلي وعشيرتي... الى أساتذتي .

الى زملائي وزميلاتي... الى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين .

الى كل من علمني حرفا .

أهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح .

آسـيا

تشكرات

قال الله تعالى في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمن الرحيم " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " سورة النمل الآية 19.

بسم الله والحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه ورزقنا من العلم ما لم نكن نعلم والذي سهل لنا السبيل لإنجاز هذا العمل، نشكر الله ونحمده كثيرا على هذه النعمة العظيمة والتي فضلنا بها على سائر المخلوقات وامرنا بأن نعمل به ونعم أخرى كنعمة البصر والسمع والقلب، قال الله تعالى " وجعل لكم السمع والابصار والافئدة قليلا ما تشكرون " سورة السجدة الآية 9.

وعسى ربنا أن ينفعنا بما كتبنا وينتفع القارئ بما سطرنا، وكذا الصلاة والسلام على حبيبنا وقائدنا وقرّة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم ، ورضي الله عنه وعن أصحابه ونسائه أمهات المؤمنين والتابعين الى يوم الدين .

نتقدم بتشكراتنا الخالصة الى كل من مد لنا يد العون من بعيد او قريب ، كما نخص الذكر الاستاذة المشرفة بقاط حنان وايضا الدكتور الفاضل محمد البشير بن عمر الذي لم يخل علينا برأيه السديد وتعليماته لنا .

الى كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نتوجه بالدعاء الى الله والشكر لكل من افادنا من العلم حرفا والى كل من قصدهنا فأعاننا ونصحننا ودعاء من القلب ان يجزيهم الله عنا خير جزاء.

شيماء - اسماء - آسيا - رميضاء

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الأهداء.....	II
التشكرات.....	III
قائمة المحتويات.....	IV
قائمة الجداول.....	V
قائمة الأشكال.....	VI
المقدمة.....	أ ب

الفصل الأول : الأداء المالي في المؤسسة

تمهيد.....	02
المبحث الأول : عموميات حول الأداء المالي.....	03
المطلب الأول : تقييم الأداء في المؤسسة.....	03
المطلب الثاني : أسس ومراحل عملية تقييم الأداء المالي.....	05
المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.....	08
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة والنشاط.....	08
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التمويل والمردودية.....	11
خلاصة.....	15

الفصل الثاني : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوفيا

تمهيد.....	18
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية.....	19
المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة مطاحن سوفيا.....	19
المطلب الثاني : الهيكل الإداري ومصالح الشركة.....	20
المبحث الثاني : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوفيا.....	22
المطلب الأول : النسب المالية.....	22
المطلب الثاني : تقرير عن الأداء المالي لمؤسسة سوفيا.....	31
خلاصة.....	32
الخاتمة.....	ج د

التقييم التشخيصي

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015-2014-2013	01
24	نسب السيولة	02
26	نسب التمويل	03
27	نسب النشاط	04
28	نسب المردودية	05

تمهيد :

تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، ومحاولة بذلك التأقلم مع تغيرات المحيط وكسب رضاه لتضمن حينئذ هدفها الأسمى وهو الاستمرارية. تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة والتي هي أهداف متكاملة، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم أدائها. وإذا اعتبرنا المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أدائها التجاري، وأدائها المالي، وأدائها الإنتاجي وفي الأخير أداء وظيفة الأفراد.

اولا :إشكالية البحث :

لتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل و أحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

مما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

« ما هو دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟ »

ولتعمق أكثر في الموضوع نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

1- فيما تتمثل أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي ؟

2- كيف تكون عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة ؟

3- ما مدى تأثير جمع المعلومات على عملية تقييم الأداء المالي ؟

ثانيا :فرضيات البحث :

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يمكن تقييم الأداء باستخدام نسب النشاط والسيولة والمردودية .
- عملية تقييم الأداء عملية بعدية تعد من عمليات الرقابة.
- جمع المعلومات التي تتوفر عليها المؤسسة بطريقة علمية خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي.

ثالثا : مبررات اختيار البحث :

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث الى مجموعة من الأسباب يمكن أن نوجزها في ما يلي :

01- الرغبة الشخصية في التعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها .

02- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع وتخصصنا الدراسي .

03- إمكانية مواصلة البحث في موضوع الأداء الكلي للمؤسسة.

رابعاً : أهمية البحث :

يحظى هذا الموضوع بأهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية للمؤسسة. فهو حقاً يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضاً كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها ، ونقاط الضعف لمعالجتها.

خامساً : المنهج المتبع :

من أجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجة الموضوع ما يلي :

01- المنهج الوصفي وذلك من خلال تعريف كل من الأداء المالي اضافة الى النسب المالية .

02- منهج التحليل التجريبي وهذا من خلال توظيفه في تحليل القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية.

سادساً : صعوبات البحث :

- من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي قلة الحصول على المراجع بالنسبة للنسب المالية خاصة باللغة العربية.

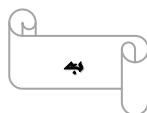
- ومن الناحية التطبيقية فقد لقينا صعوبات في عدم كفاية المعلومات لإجراء توضيح مدى نجاعة النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

سابعاً : هيكل البحث :

لدراسة الموضوع تم تقسيم البحث الى فصلين :

الفصل الأول وهو الأداء المالي في المؤسسة ، حيث قسم هذا الفصل الى مبحثين ، تناول المبحث الأول عموميات حول الأداء المالي من حيث مفهوم الأداء ومفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه وأيضاً أسس ومراحل عملية تقييم الأداء ، والمبحث الثاني تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية حيث تم التطرق الى أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.

أما في الفصل الثاني والذي جاء بعنوان تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن سوفيا حيث قسم الفصل الى مبحثين ، تناول المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة سوفيا من حيث التعريف والنشأة المساحة والموقع ، كما تناولنا في المبحث الثاني تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوفيا من حيث النسب المالية والتقارير عن الوضعية المالية للمؤسسة .



الفصل الأول : الأداء المالي في المؤسسة

تمهيد:

يحتل مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات ،لذا نال الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الادارة والتسيير ،وهذا من منطلق ان الربح يمثل الدافع الاساسي لوجود اي مؤسسة من عدمه ،كما يعتبر العامل الاكثر اسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي الا وهو البقاء والاستمرارية.

وبناء على هذا قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين وهو كالاتي :

المبحث الاول :عموميات حول الاداء المالي .

المبحث الثاني :تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية .

المبحث الأول : عموميات حول الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الاهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية

المطلب الأول : تقييم الأداء في المؤسسة

I - مفهوم الأداء :

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل الاقتصاد وتسيير المؤسسات ،حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين ونجد هنا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء ،ويرجع هذا الاختلاف الى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال واختلاف أهدافهم ،فهناك فريق من الكتاب اعتمد على الجوانب الكمية في صياغة تعريفه للأداء ،بينما ذهب فريق آخر الى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية ،ومن ثم لا يجب الاقتصار على استخدام النسب والأرقام فقط في التعبير عن هذا المصطلح ،وتجدر الإشارة بداية الى ان الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية (To Perform) ،وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (Performer)،والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل ¹.

عرف Akherkhen : الأداء على أنه انجاز او تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج ان الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة ².

كما يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى الى تحقيقها داخل المؤسسة ³.

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية(الجودة)، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الابداع...الخ) وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل ان يؤدي الى تعظيم الجانب الاقتصادي الى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك انفاق أكبر ⁴.

1 - الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الاداء ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، ورقلة ، الجزائر ، 2009، ص217.

2 - المرجع السابق ،ص218.

3 - توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد...لعالم جديد، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003/2004، ص3.

4 - فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن، 2006، ص222.

II- مفهوم تقييم الأداء المالي في المؤسسة وأهدافه

اولا :مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لابد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي، بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، يتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد الى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الاداء.¹

- كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي.²

- ثانيا :أهداف تقييم الأداء³

- يشمل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة، وهناك أهداف اخرى لعملية تقييم الأداء وتمثل أهدافه فيما يلي :
- ❖ تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط .
- ❖ تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات .
- ❖ توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط .
- ❖ الوقوف على مستوى إنجازات المؤسسة ومقارنتها بأهدافها المسطرة .
- ❖ العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع واقامة المنظمات الجديدة ،بالإضافة الى زيادة وقدرة وكفاءة المنظمات الموجودة والقائمة فعلا .
- ❖ التأكد من سيرورة التطورات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما .
- ❖ تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ .
- ❖ الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة و إجراء تحليل شامل لها ،بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها .
- ❖ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة .

1 - خديجة دزايت و معطالله مبروكة ،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، سنة 2013 ،ص 13.

2 - محمود جلال أحمد وطلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 7.

3 - خديجة دزايت و معطالله مبروكة ،مرجع سبق ذكره ،ص 9-10.

المطلب الثاني: أسس ومراحل عملية تقييم الاداء المالي

I- أسس عملية تقييم الاداء :

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها :¹

- **تحديد أهداف المؤسسة :** لكل مؤسسة أهداف تسعى الى تحقيقها ، لذلك ينبغي اولا تحديد هذه الأهداف ودراستها والتحقق من واقعيتها ، كما يجب ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها ، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه الوحدات ، وتمثل أهداف المؤسسة عادة في الانتاج والتسويق ، الربحية ، البقاء والاستمرارية ، التجديد والابتكار ، وكذلك يجب التنسيق بين كل هذه الأهداف سواء استراتيجية أو تكتيكية أو تنفيذية .

- **وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف :** يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط .

ويقصد بالخطط التفصيلية : وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط في المشروع لتحديد طرق تنفيذ الأهداف المحددة في مجال معين ، وفي الفترة المحددة له .

- **تحديد مراكز المسؤولية :** تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة بأداء نشاط معين ، ولها اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الانتاجية الموضوعة تحت تصرفها وتتطلب عملية تقييم الأداء إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية ، ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض ، ومدى تأثير نشاط كل مراكز على أنشطة المراكز الاخرى .

- **تحديد معايير الأداء للنشاط :** تعتبر خطوة تحديد المعايير التي على أساسها تقييم أداء المؤسسة بأكملها ، أو تقييم الاداء على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم ، وبالتالي تعدد المعايير والمؤشرات المتاحة لذا يجب انتقاء المعايير والمؤشرات المناسبة لمستوى الأداء .

- **توفير جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ :** تتطلب عملية تقييم الأداء وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية ويستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة .

- **تصميم نظام معلومات لمتابعة وحصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي :** مما لا شك فيه أن نجاح أي عملية يتطلب ضرورة توفر نظام معلومات به ، يؤدي انسياب المعلومات والبيانات ، ولنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام معلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن

1 - خديجة دزايت و معطالله مبروكة ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل لغرض الوصول الى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المؤسسة وإدارة التقرير الخاص بذلك .

II- مراحل عملية تقييم الأداء المالي¹

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع مراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشقها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي: أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم، ثانيا قياس الأداء الفعلي، ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

1- جمع المعلومات الضرورية:

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، فالمعلومات شيء ضروري في التسيير. ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستدامة للمؤسسة .

إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر هي: الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيان الشفوي، التقارير الكتابية.

2- قياس الأداء الفعلي :

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها. والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي : ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.

ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناء على معايير الفعالية والكفاءة. مما سبق يتضح أن عملية القياس لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير التي هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات. ففي هذا المقام نشير إلى وجود فرق بين المعيار والمؤشر،

1 - عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2001-2002 ، ص 16-

فالأول يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية تقييم الأداء أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات .

3- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب :

بعد أن تكون المؤسسة قد انتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة الموالية والمتمثلة في مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب. فالعقبة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة. وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لمقارنة الأداء : الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، المعايير.

4- دراسة الانحراف وإصدار الحكم :

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف... أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية... أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المضلة، بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجبا، سالبا أو معدوما، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي.

وفي حقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أداؤها، أهو أداء داخلي أو أداء خارجي، فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل الأداء أو الظاهرة إلى غاية الوصول إلى أبعد مؤثراته. ومن الطرق الفعالة في عملية التحليل طريقة الإحلال المتسلسل التي تساعد على تحديد تأثير كل عنصر ينتمي إلى الظاهرة في الانحراف الكلي .

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى أهم النسب المالية التي تساعدنا في تقييم الأداء المالي في المؤسسة ومعرفة ما إذا كانت المؤسسة ذات أداء مالي جيد أم العكس فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حساب النتائج، أو واحد من كليهما.

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة والنشاط

I- نسب السيولة :

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرة على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل الى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن ان يؤدي الامر الى تصفية المؤسسة اذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق ارباحا عاليا في الأجل الطويل،¹ ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي :

1- نسبة التداول :

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{المعادلة 1: نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الايفائية. ويعود سبب ذلك الى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة، ومجموع الخصوم المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة فقرات الأصول المتداولة أو تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة، فهذه النسبة لا تفرق بين السيولة الجاهزة وغير الجاهزة، لذلك يمكن النظر الى هذه النسبة على أنها مقياسا كميا وليس نوعيا.² تشير النسبة المنخفضة قياسا بمعيار المقارنة الى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الاجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة ورغم تعزيزه لسيولة المؤسسة والا انه يشير الى احتفاظ الادارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية .

1 - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 2002، ص 105.

2 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 104 .

هناك من يرى أن نسبة التداول النموذجية هي اثنان، إلا أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي الواحد الصحيح، أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد فمعناه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل،¹ ولكي نجعل من هذه النسبة أداة مهمة في تقييم كفاءة السيولة لابد من دراسة بعض العوامل المؤثرة عليها، ومن أهمها ما يلي:²

- تركيب الأصول المتداولة من حيث الأهمية النسبية لفتراتها .
- تركيب الخصوم المتداولة من حيث الأهمية النسبية لاستحقاقها .
- نمو المؤسسة في الأجل القصير .
- العمر الاقتصادي للمؤسسة وسمعتها في السوق .
- شروط منح الائتمان والتحصيل، ومقدار التسهيلات المصرفية الممنوحة للمؤسسة .
- الاحتمالات الناشئة عن العوامل الموسمية، وتقلبات الاسعار، والتقلبات في حجم الطلب وأثرها على قيمة الاصول .

2- نسبة السيولة السريعة :

تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول الى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{المعادلة 2: نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

ويعود السبب الى استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة الى التحول الى نقدية بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع وأضيف الى ذلك أنه يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول الأخرى في حالة التصفية، وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه. ومن أجل الوصول الى نسبة دقيقة يجب القيام بما يلي:³

- تخفيض الديون قصيرة الاجل بقسمة تسبيقات العملاء على الطلبات الجارية .
- تخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين، حيث أنها ستتحوّل الى مخزونات عند تسليم المشتريات .

ملاحظة : إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد او أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

3- نسبة السيول الجاهزة :

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه السيولة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً

1 - سمير عبد العزيز، اقتصاديات التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية مصر، 1997، ص 232 .

2 - حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 183 .

3- GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière l'entreprise, Edition Sirey, ed Paris, 1990 , p 135

تحت تصرفها فقط دون اللجوء الى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون الى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة الى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{المعادلة 3: نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الاجل}} \times 100$$

أن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية ¹:

- تراجع نشاط المؤسسة .
- نقص تجديد الاستثمارات .
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة .

II- نسب النشاط :

وهي النسب التي تقيس الكفاءة في ادارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر الى مبيعات ومن ثم الى سيولة ². وأهم هذه النسب:

1- معدل دوران الأصول :

يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فانه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول ³

$$\text{المعادلة 4: معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وهذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الادارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ولذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وايضا دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة .

2- معدل دوران الأصول الثابتة

ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة، فاذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فأن ذلك قد يعني اما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله مستوى الصناعة فان هذا قد يعني اما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أو المبالغة في الاستثمار فيها ⁴.

1- GEORGE DEPPALLENS, Op . cit, p 253.

2 - عدنان تايه النعيمي وزملائه، الإدارة المالية النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 104 .

3 - منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، مصر، 2003، ص 83 .

4 - المرجع السابق، ص 83.

المعادلة 5: معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

3- معدل دوران الأصول المتداولة :

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، ويعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة في الإدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه ويحسب بالعلاقة التالية:

المعادلة 6: معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التمويل والمردودية :

I- نسب التمويل :

تقيس نسبة التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتسب المدى الذي تذهب اليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي الى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي الى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. فهي تم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي الى زيادة ارباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقاً نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في آجالها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ الى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي الى أهمها:¹

1- نسبة التمويل الخارجي :

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الاشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير الى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها:²

1 - صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012-2013، ص

22.

2 - حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة، المرجع السابق، ص 194 .

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن المقترضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة .
 - صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة الى احتمالات العسر المالي .
 - صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك .
- يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية :

$$\text{المعادلة 7: نسبة الاقتراض} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

2- نسبة التمويل الدائم :

تشير هذه النسبة الى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فاذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فان راس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الاجل، أما اذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة مولة بالأموال الدائمة،¹ ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{المعادلة 8: نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

3- نسبة التمويل الخاص :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض اضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.²

$$\text{المعادلة 9: نسبة التميز الخاص} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

II- نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الانشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية . فالنسب التي سبق التطرق اليها تظهر بعض جوانب و أبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي اجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة .

1 - صخري جمال عبد الناصر ، المرجع السابق ، ص 23 .

2 - حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، المرجع السابق ، ص 195 .

تتاح أمام المحلل المالي للوصول الى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق اليها فيما يلي :

1- نسبة مردودية الأموال الخاصة :

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، و تمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية و جاذبية أسهم المؤسسة . المتداولة في بورصة الأسهم و السندات ¹ تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{المعادلة 10: نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{الربح الصافي} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

ان ارتفاع نسبة ربحية الاموال الخاصة قياسا بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسین ربحية الدينار الواحد من المبيعات ، و مبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء و الذي هو انعكاس لكل سياساتها و قراراتها سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبرر لتأكيد حالة الضعف .

2-نسبة مردودية النشاط

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللاً، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية و التي قد تمتص كل رقم الأعمال و تتبخر معها الأرباح، و بالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و الأعباء الكلية ².

$$\text{المعادلة 11: نسبة مردودية النشاط} = (\text{الربح الإجمالي} / \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

3-معدل العائد على الاستثمار

من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار و يشير هذا المعدل الى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة، فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، و يتم التوصل الى قيمة هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

$$\text{المعادلة 12: معدل العائد على الاستثمار} = (\text{الربح الإجمالي} / \text{مجموع الأصول العامة}) \times 100$$

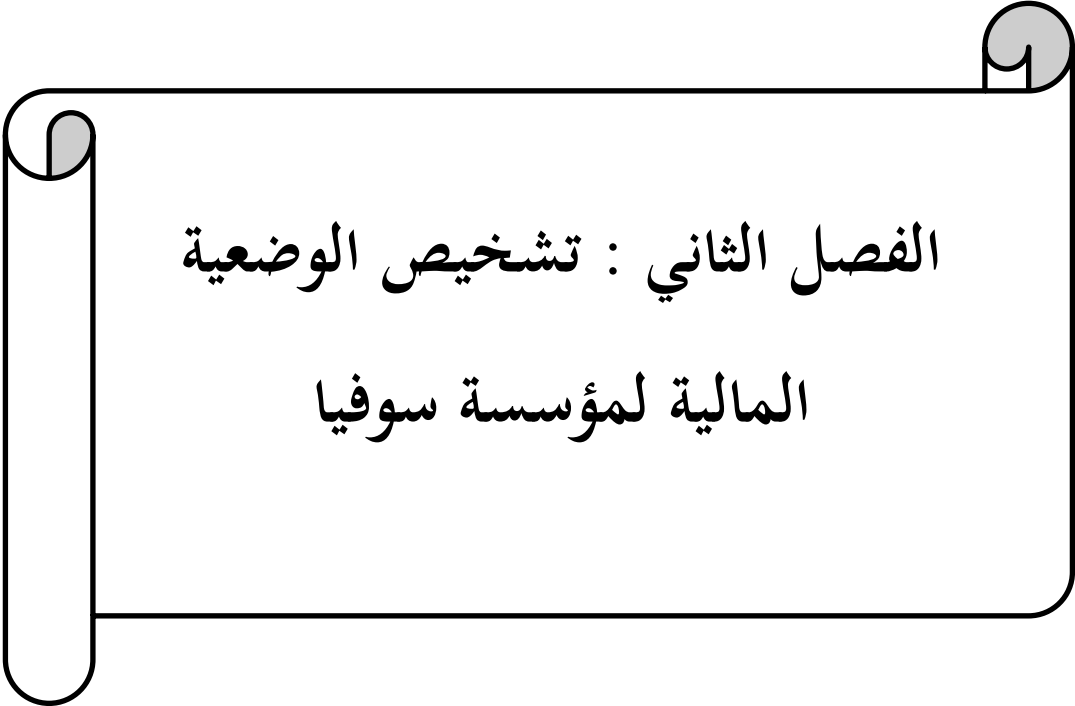
1 - صخري جمال عبد الناصر ،مرجع سبق ذكره ،ص24 .

2 - اليمين بوسعادة ،استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2008-2009، ص56.

و المقصود بالأصول العامة تلك الأصول التي استخدمت فعلا في خلق الربح، و هذا ما يعني ضرورة استبعاد الأصول التي تساهم في العملية الإنتاجية و التسويقية للمؤسسة مثل المعدات العاطلة و المباني التي قامت المؤسسة بإيجارها للغير من أجل الحصول على إيرادات الإيجار .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي عملية رقابية بعدية وهي مجموعة الطرق والأساليب الكمية التي يعتمد عليها المحلل المالي الذي يقوم بعملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، وهي عملية تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، وتساعد عملية تقييم الأداء المالي في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، و لتقييم الأداء المالي تم التطرق الى بعض المؤشرات المالية وهي نسب السيولة والنشاط ونسب التمويل والمردودية .



الفصل الثاني : تشخيص الوضعية

المالية لمؤسسة سوفيا

تمهيد

سنقوم في هذا الفصل بالتعرف على مؤسسة سوفيا لإنتاج الفريضة و النخالة التي هي محل الدراسة، وأيضا ذات طابع خاص وبناءا على معلومات المؤسسة قمنا بتقسيم الفصل الثاني الى مبحثين :

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوفيا الإنتاجية .

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية .

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة مطاحن سوفيا

يعرفنا هذا المبحث بمؤسسة سوفيا لصناعات الغذائية، وذلك من خلال نشأتها وموقعها وطبيعة نشاطها وأهدافها وأهميتها مع محاولة تقديمها بشيء من التفصيل .

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة مطاحن سوفيا

1- التعريف بالمؤسسة : هي شركة سوفيا لصناعات الغذائية لإنتاج الفرينة و النخالة، وهي ذات طابع خاصة .

بدأت أشغال بنا هذه الشركة سنة 2004 من طرف شركة ايطاليا وبدأت نشاطها الفعلي كشركة في 2006/03/23 .

ويقدر راس مال هذه الشركة حوالي 50.000.000 دينار جزائري ¹.

2- الموقع الجغرافي :

تقع في المنطقة الصناعية البياضة الوادي .

أما في ما يخص نظام العمل في هذه الشركة فقد تم تحديد المدة القانونية للعمل الأسبوعي بها ب: 40 ساعة أي بمعدل 173.33 ساعة في الشهر وهي موزعة على الشكل ثنائي ساعات في اليوم مؤداة ضمن دوام مستمر خلال خمسة أيام ونصف، أما أيام الراحة فتشمل أيام الراحة الأسبوعية الجمعة والأعياد الوطنية والدينية ².

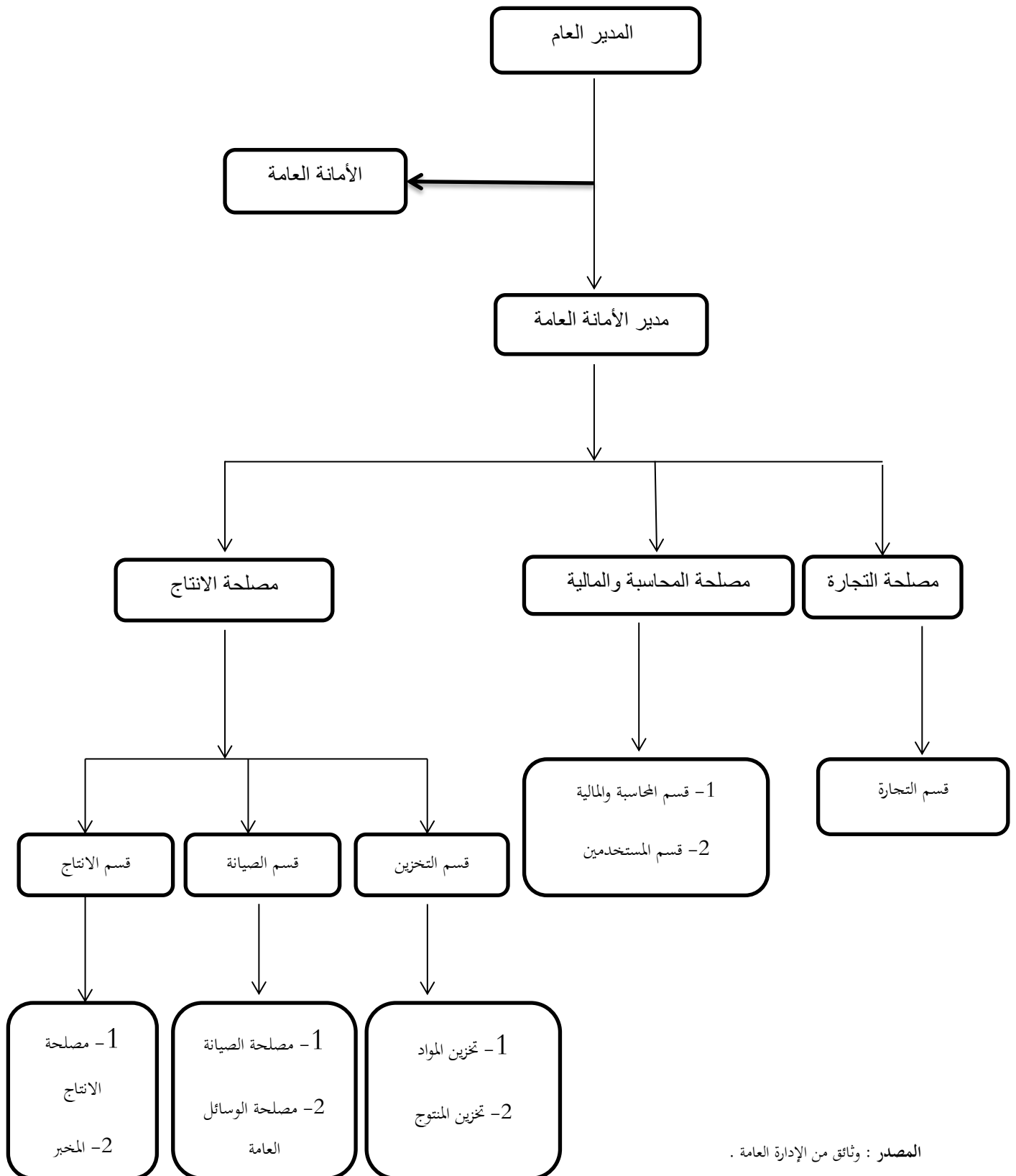
3- منتجات الشركة : تنتج الشركة مادتين فقط وهي الفرينة والنخالة .

¹ - من وثائق الإدارة العامة، مؤسسة سوفيا 2015.

² - وثائق الإدارة العامة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : الهيكل الإداري ومصالح الشركة :

الشكل رقم (1) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوفيا



المصدر : وثائق من الإدارة العامة .

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة كالآتي :³

1- المدير العام : وهو المسؤول الأول في الشركة وتتم أعماله مع مدير الإدارة العامة وكذا المصالح المختلفة .

2- الأمانة العامة : الأمانة لكل المصالح الإدارية تتجلى أعمالها فيما يلي :

- تتلقى المعلومات مثل المراسلات والمكالمات الهاتفية .

- تقوم بتسجيل المعلومات على المستندات الخاصة ثم ترتيبها .

- تبليغ الأوامر والتعليمات الصادر عن المدير .

- حفظ المراسلات الخاصة بالمدير .

3- مدير الإدارة العامة : يقوم بالتنسيق بين المصالح المختلفة فالشركة كما يحدد القرارات مع المجلس الإداري عبر اجتماعاته الدورية .

4- مصلحة التجارة : وهي المصلحة المسؤولة عن بيع المنتج داخل وخارج الولاية وتضم قسم التجارة وهو المسؤول عن العلاقات التجارية بين الزبائن والشركة .

5- مصلحة المحاسبة والمالية : تعتبر العمود الفقري للشركة ولها مكانة متميزة وذلك بصفتها تشرف على وظيفة حساسة هي تقييم وتقويم دورات النشاط الخاصة بقيام الشركة من تمويل وتجهيز وهي المسؤولة عن تحصيل الحقوق وتسديد الديون وتضم كل من :

- قسم المحاسبة والمالية : الذي يتولى تحصيل حقوق الزبائن بالتنسيق مع مصلحة التجارة .

- قسم المستخدمين : هو المسؤول عن العمال وكيفية توظيفهم ومعالجة أجورهم ومتابعة كل أمورهم وانشغالهم وطرحها للمجلس الإداري .

¹ وثائق من الإدارة العامة ،مرجع سبق ذكره .

6- مصلحة الإنتاج : تتضمن عدة أقسام قسم التخزين ،قسم الصيانة وقسم الإنتاج هدفها الأساسي انتاج مادتي الفرينة والنخالة وفقا للبرنامج المعد سابقا ،والعمل على تحسين هذا الإنتاج كما وكيفيا بحيث يتماشى مع المقاييس الدولية المعمول بها وتنقسم هذه المصلحة الى قسمين هما: قسم الإنتاج والمخبر .

تضم مصلحة الانتاج العدد الاكبر من العمال المعوزين على مختلف ورشات الانتاج وتهدف هذه المصلحة على تنفيذ البرنامج المسطر .

أما المخبر فمهامه أن يأخذ العينات من المواد الأولية ويقوم بتحليلها من أجل معرفة مدى مطابقتها للمقاييس المعمول بها وإعطاء الإشارة للطحن .

6-1 قسم الصيانة : وتنقسم الى قسمين ،قسم الصيانة وقسم الوسائل العامة ،فقسم الصيانة يشرف عليها رئيس القسم ويقوم بإصلاح وصيانة كل وسائل الإنتاج والأشراف على ورشة الميكانيك وأعداد برنامج سنوي للصيانة .

أما قسم الوسائل العامة تعمل على المحافظة على أماكن العمل داخل الشركة وتكفل بنقل البضاعة وجلبها وكذلك التكفل بنقل العمال في مهمات رسمية .

6-2 قسم التخزين : وتنقسم الى :

تخزين المواد الاولية : حيث تخزن في حاويات كبيرة لمدة معينة ثم توجه الى الإنتاج .

تخزين المنتج : فيخزن في مخزن خاص كبير يرأسه أمين المخزن يكون مسؤولا عن دخول وخروج المنتج .

المبحث الثاني : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سوفيا للفترة (2013-2015)

من أجل الوقوف على مدى نجاعة السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة ولتحديد نقاط القوة وتفاذي نقاط الضعف وأسبابه يمكننا القيام بعملية تقييم لأدائها المالي باستخدام النسب المالية لما لها من ميزات تمكننا من الوقوف على هذه الحقيقة ومحاوله تفصيل البيانات المالية قمنا بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين حيث سنتناول في المطلب الأول أهم النسب المالية للمؤسسة ثم إعطاء تقرير حول وضعية المؤسسة من نقاط قوة وضعف وأهم الاسباب التي ساهمت في ذلك .

المطلب الأول : النسب المالية

سنحاول في هذا المطلب أعداد الميزانية المالية المختصرة وذلك لتسهيل عملية إخراج النسب المالية

للمؤسسة

الجدول رقم (1): الميزانية المالية المختصرة

2015	2014	2013	السنوات
			البيان
الأصول			
302254420	163538080	201243328	الأصول الثابتة
10901823	4959383	9046073	قيم الاستغلال
83334757	158752645	103503842	القيم المحققة
52261112	68258063	66543710	القيم الجاهزة
146497695	231970092	179093627	الأصول المتداولة
448752115	395508173	380336956	مجموع الاصول
الخصوم			
62589719	63699676	134633233	الأموال الدائمة
62589719	63699676	57905893	الأموال الخاصة
		76727340	الديون الطويلة الأجل
386162395	331808497	245703722	الديون قصيرة الأجل
448752115	395508173	380336956	مجموع الخصوم

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 1

وبعد التطرق الى الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2013-2014-2014 سوف نقوم بتحديد النسب المالية التي تعتبر من أقدم أدوات التحليل المالي والتي سوف نوضحها في الجداول التالية .

1- نسب السيولة : التي تقيم قدرة المؤسسة على المدى القصير من خلال عدة نسب منها :

- نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول .

- نسبة السيولة السريعة .

- نسبة السيولة الجاهزة والتي سوف يتم توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (2): نسب السيولة

السنوات			البيان	
2015	2014	2013	العلاقة	النسب
0.37	0.69	0.72	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	نسبة التداول
0.35	0.68	0.69	الأصول المتداولة - المخزونات / د. ق. أ.	نسبة السيولة السريعة
0.13	0.20	0.27	القيم الجاهزة / د. ق. أ.	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر : من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 1

التعليق :

- نسب التداول :

تبين نسبة التداول مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسب التداول موجبة خلال سنوات الدراسة ،وما يلاحظ على هذه النسب أنها لم تتجاوز الواحد الصحيح لان الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ينخفضا معا وهذا ما يدل على عدم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة حيث كانت في انخفاض مستمر خلال السنوات

- نسب السيولة السريعة :

تبين هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة دون اللجوء الى بيع المخازن "قيم الاستغلال " من خلال الجدول رقم (1) تم ملاحظة تدني السنوات حيث كانت سنة 2013 نسبتها 0.69 وانخفضت سنة 2014 الى 0.68 ثم سنة 2015 لتصبح 0.35، وهذا بسبب انخفاض قيمة الأصول المتداولة خلال السنوات الأخيرة، ما يستدعي عدم مقدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الاجل بواسطة قيم الاستغلال .

- نسب السيولة الجاهزة :

تعتبر هذه النسبة عاملا على مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة بالاعتماد على القيم الجاهزة دون اللجوء الى القيم المحققة لأن تحويلها الى سيولة يتطلب فترة من الزمن حيث :

بالنسبة لسنة 2013 و 2014 فقد توصلت المؤسسة الى إمكانية التسديد الحالي لوصول هذه النسبة للعدد المرجعي الذي أقره الاقتصاديون .

أما بالنسبة لسنة 2015 فالمؤسسة لم تستطع التوصل لإمكانية التسديد وهذا راجع لكون أن النسبة المرجعية قد انخفضت بسبب انخفاض قيمة القيم الجاهزة عن السعر المرجعي المطلوب وكذا بالنسبة للنسب السابقة .

والملاحظ بعد دراستنا أن وضعية المؤسسة من خلال السيولة تشهد سوء ملحوظ خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لعدم قدرة المسيرين على التحكم أكثر في الحقوق المتعلقة بسياسة تحصيل المدين ، وهذا السوء سوف يخلق أثارا على جميع النواحي الأخرى وهذا ما سوف توضحه النسب الآتية .

2- نسب التمويل :

نستطيع من خلال هذه النسب التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، حيث تسمح هذه النسب بالتعرف على الأهمية النسبية لكل من مصادر التمويل ومدى الأمان المتاح للدائنين ويمكن حصر هذه النسب في ما يلي :

الجدول رقم (3) نسب التمويل

السنوات			البيان	
2015	2014	2013	العلاقة	النسبة
0.86	0.83	0.84	مجموع الديون /مجموع الأصول	نسبة الاقتراض
0.20	0.38	0.66	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
0.20	0.38	0.28	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (1).

- نسبة الاقتراض :

تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة مقارنة بإجمالي أصولها، فالمؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها للإفلاس وبالتالي قدرتها على تسديد ديونها عن طريق بيع أصولها لسدادها، والملاحظ من الجدول رقم (3) كانت هذه النسبة خلال سنوات الدراسة أكبر من 0.5 بسبب ارتفاع قيمة الديون، وهذا يعني أن المؤسسة تواجه صعوبات في سداد قيمة القروض والفوائد حين موعدها .

- نسبة التمويل الدائم :

تعبر هذه النسبة عن مستوى تغطية الأصول غير الجارية بالأموال الدائمة، وما يلاحظ من الجدول رقم - 3 أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد طيلة سنوات الدراسة وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة لم تحافظ على شرط الملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم وأن راس المال العامل سالباً وهذا دليل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق قروض قصيرة الأجل .

- نسب التمويل الخاص :

تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة كما تساعد هذه النسبة أيضاً على تحديد حجم القروض الطويلة الأجل .

ونلاحظ من الجدول رقم 3 نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد خلال طيلة السنوات مما يدل على أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الغير جارية بأموالها الخاصة .

وبالتالي فإن المؤسسة في وضعية سيئة كونها لا تمتلك ضمانات لديونها حالة وقوعها في الإفلاس مما يجعلها لا تستفيد من قروض خارجية .

3- نسب النشاط :

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، ومدى كفاءتها في استخدام أصولها للإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات حيث تقوم

هذه النسب على افتراض وجود توان معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الأصول وتعمل للكشف عن أي خلل يطرأ على هذا التوازن وفيما يلي توضيح ذلك :

الجدول رقم (4) : نسب النشاط .

السنوات			البيان	
2015	2014	2013	العلاقة	النسبة
0.92	1.27	1.08	رقم الأعمال/مجموع الأصول	معدل دوران الأصول
1.37	3.08	2.04	رقم الأعمال/الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2.84	2.17	2.29	رقم الأعمال /الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 1 و 2 .

التعليق :

– معدل دوران الأصول :

تعد هذه النسبة من أهم وأشمل مقاييس الكفاءة وذلك لكونها مؤشر الاستثمارات في الأصول على تحقيق رقم الأعمال حيث نلاحظ في الجدول أن كل دينار تستثمره يساهم في تحقيق رقم أعمال قدره 1.08 دج خلال سنة 2013 و 1.27 خلال سنة 2014 ،حيث أن النسبة قد تجاوزت لواءد الصحيح وهذا ما يدل على تحسين المؤسسة لحجم مبيعاتها مقارنة بحجم استثمارها في الأصول المالية، لكن ما نلاحظه أن هذه النسبة انخفضت عن الواحد خلال سنة 2015 فأصبحت 0.92 وهذا راجع لانخفاض رقم الأعمال عن السنوات السابقة

– معدل دوران الأصول الثابتة والمتداولة :

تعتبر هذه النسبتين من المؤشرات المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ،وتكمن أهمية هذه النسب في قدرتها على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة والمتداولة حيث نلاحظ

من خلال الجدول أن النسبتين طيلة فترة الدراسة تفوق الواحد الصحيح وهذا ما يدل على تحسن كفاءة المؤسسة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات .

4 - نسب المردودية :

ان هذه النسبة تبين لنا نتيجة ومدى كفاءة السياسات والقرارات المتخذة لمسيرى المؤسسة ومدى فعاليتها في تسيير نشاطها ، كما تعد شرط لمستقبل الوحدة ولها علاقة كبيرة بنموها كما سنوضحها في الجدول

التالي : الجدول رقم (5) نسب المردودية

السنوات			البيان	
2015	2014	2013	العلاقة	النسبة
0.015	0.011	0.045	النتيجة الصافية/رقم الأعمال	المردودية التجارية
0.017	0.019	0.049	النتيجة الإجمالية/مجموع الخصوم	المردودية الاقتصادية
0.014	0.014	0.049	النتيجة الصافية /مجموع الخصوم	المردودية المالية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 2-3.

التعليق :

- نسبة المردودية التجارية :

تعبر هذه النسبة عن نسبة الأرباح المحققة من نشاط المؤسسة التجارية أي كان على المؤسسة أن تدرج أرباح كافية من خلال إيراداتها بطريقة تسمح لها بتغطية التكاليف ومن ثمة تحقيق هامش ربح معين نلاحظ من جدول انه في سنة 2013 ان كل دينار من رقم الاعمال يعطي نتيجة صافية قيمتها 0.045 دج أي بهامش ربح 4.5% مما أدى الى انعكاس على هامش الربح ،مما سنة 2014 نجد أن كل دينار من رقم الأعمال أعطى نتيجة صافية قيمتها 0.011 دج أي بهامش ربح 1.1% وهذا بسبب ارتفاع رقم الأعمال والملاحظ انه بعيد جدا عن سنة 2013، أما سنة 2015 فهي قريبة جدا من سنة 2014 بحيث أن هامش الربح زاد بقيمة 0.4%.

- نسبة المردودية الاقتصادية :

تعبر هذه النسبة عن درجة الفعالية التي في استخدام الأصول ومدى قدرتها على تحقيق أرباح كافية لمزاولة نشاطها ففي سنة 2013 حققت اجمالي أصول ب 0.049 دج لكل دينار جزائري أما في سنة 2014 و 2015 فقد حققت اجمالي أصول قريبين ب 0.017-0.019 لكل دينار جزائري وهنا نسجل انخفاض في اجمالي الأصول المحققة خلال سنوات الدراسة يقدر ب 0.032 لكل دينار جزائري وهذا راجع الى الانخفاض المسجل في تكاليفها مما أدى بالمؤسسة على نقص في فعالية استخدامها لأصولها لضمان البقاء والاستمرارية .

- نسبة المردودية المالية :

تعبر هذه النسبة عن مردودية الدينار الواحد المستثمر لهامش الربح المحقق من ذلك وبالتالي هي مؤشر جد هام لقياس درجة النمو الداخلي حيث كلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها .

حيث سنة 2013 كل دينار جزائري مستثمر أعطى نتيجة صافية بقيمة 0.049 دج أي بنسبة 4.9% كهامش أمان أما سنة 2014 و 2015 حققت هامش ربح بقيمة 0.014 دج وبالتالي نجد أن المؤسسة ليس لها مردودية مالية لكونها تقل عن 10%.

المطلب الثاني : تقرير عن الأداء المالي لمؤسسة سوفيا

بعد التحليل المتوصل اليه في تشخيص الوضعية المالية واستعمال أدوات التحليل ألا وهي النسب المالية، حيث يعد جانب الوضع المالي مهم جدا من خلال تقييم الأداء والتسيير المالي، وبالتالي من ما وصلنا اليه من نتائج في التحليل وتكامله مع الجانب التشخيصي أصبح بحوزتنا عدد هائل من المعلومات، والتي تستخدم كمؤشرات ذات دلالة للوقوف على الحكم على الوضعية المالية بخصوص ما تم استخلاصه من تحليل الميزانيات وجدول حسابات النتائج الذي يمكننا من الوقوف على حالة التوازن المالي ومدى بقاء ومحافظة المؤسسة على رصيد موجب من السيولة، يمكنها من مواجهة التزاماتها وهذا لا يغنينا عن ذكر النسب المالية التي هي موضوع الدراسة وما أدت اليه في السياسة المالية للمؤسسة والتي تبين عدم فعالية المؤسسة في الاستغلال الجيد للموارد وكذا كيفية التحكم في الانشطة التشغيلية وذلك من خلال تبين نقاط القوة والضعف لها .

من خلال الدراسة التي قمنا بها نجد ان المؤسسة ليس لها نقاط قوة مقارنة بنقاط الضعف اذ نجد ان لديها نقطة قوة وحيدة مقابل العديد من نقاط الضعف مما يجعلها عرضة للمخاطر .

اولا :نقاط القوة

1- تحسن كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول الثابتة والمتداولة وتوليد المبيعات .

ثانيا :نقاط الضعف

1- تواجه صعوبات في تسديد قيمة القروض والفوائد في موعدها .

2- لا تمتلك ضمانات لديونها حالة وقوعها بالإفلاس .

3- عدم مقدرة المسيرين في المؤسسة على التحكم في الحقوق المتعلقة بسياسة التحصيل .

4- عدم كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول .

5- نقص في فعالية استخدام المؤسسة لأصولها لضمان البقاء والاستمرارية .

6- ليس لديها مردودية مالية بالتالي عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها .

خلاصة :

من جراء ما توصلنا اليه في هذا الفصل خاصة في دراستنا التطبيقية هذه ،حاولنا التعرف من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة ، وهي مؤسسة سوفيا لإنتاج الفريسة والنخالة تم تشخيصها ماليا ولجأنا الى التحليل بواسطة النسب المالية .

ومن خلال تحليلنا لسنوات الدراسة وجدنا بأن مؤسسة مطاحن سوفيا تقدم مستوى غير جيد في هذا القطاع ، وهي بهذا الحال في طريق تداعي لقوتها الإنتاجية ، واحتلالها لمراتب متأخرة عن باقي المؤسسات المنافسة لها في مجال إنتاج مواد الاستهلاك الواسع ، اذا كان عليها أن تركز على الثغرات التي تكون لها عائق أو خطر عليها من جهة اولى .

الخاتمة

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له فينظر قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر قطب المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل وفي جو ملام، وينظر قطب الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي، وينظر قطب المسيرين إلى الأداء في الكفاءة والفعالية، تمثل المؤسسة على تحقيق النتائج بأدنى التكاليف، والفعالية هي قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة ، والأداء أنواع عدة، تتحدد بتحديد معيار التقسيم، يمكن إجمال هذه المعايير في المجموعة التالية: معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة، يتأثر مجموعة من العوامل والمتغيرات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين، العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبياً وتتمثل في التحفيز والمهارات والتكوين، وعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في عوامل اقتصادية، وعوامل اجتماعية وعوامل تكنولوجية، وعوامل سياسية وقانونية.

تتمثل عملية تقييم أداء المؤسسة في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى، وإجراء هذه العملية يستوجب إحقاق ثلاث مراحل هي: جمع المعلومات الضرورية ، قياس الأداء الفعلي و مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب فيها.

والإجراء الجيد لهذه العملية يقدم للمؤسسة مجموعة من الفوائد التي من شأنها أن تحسن من تسيير المؤسسة.

أولاً : نتائج اختبار الفرضيات :

1- يقوم تقييم الأداء المالي على الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها المالية .

- 2- تعتبر النسب المالية وسيلة فعالة وأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشراتّها .
- 3- تلعب النسب المالية دورا مهما في السعي الى معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة وكذلك سعيا الى تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

ثانيا : نتائج البحث :

تتلخص نتائج دراستنا من كل ما سبق فيما يلي :

- 1- يلعب التشخيص المالي دورا مهما في اكتشاف الخلل في الوضعية المالية عن طريق دراسة النسب المالية ، حيث ان التشخيص المالي يساعد على تصحيح الاختلالات التي قد تكون في وضعية المؤسسة.
- 2- يسّح تقييم الاداء المالي بمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة وبالتالي تحليل وضعها المالي .
- 3- من خلال التنبؤ بالمخاطر نجد أن المؤسسة في وضعية سيئة اتجاه المخاطر ، وذلك لعدم خبرة الملاك في تسييرها داخليا وخارجيا .

ثالثا : التوصيات :

- 1- على المؤسسة التعمق أكثر في جانب التشخيص المالي وذلك لكي يتيح لها معرفة الوضع المالي الذي تسيّر فيه .
- 2- كما يجب على مسيري المؤسسة اتباع سياسات جديدة لتحصيل حقوقها لكي لا تقع في اختلاط.

آفاق البحث :

في الأخير يمكن أن نقول ان تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي ،وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة ، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول الى نتائج دقيقة ،وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة.

التقييم التشخيصي

من خلال قيامنا بهذا التبرص في مؤسسة مطاحن سوفيا الواقعة في ولاية الوادي بمنطقة البياضة ،
تقربنا من منطقة العمل بشكل كبير ، ومن خلال رؤية العمل في المؤسسة ، وكيف تقوم مؤسسة مطاحن
سوفيا بإنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع وتوزيعها على المستهلكين سواء الخواص أو العموميين ، كما
رأينا ممتلكات المؤسسة والتزاماتها في المدى الطويل والقصير وكيفية تمويل هذه الأصول ، وتعتبر مؤسسة
مطاحن سوفيا غير آمنة من حيث المخاطر المالية كونها لا تمتلك مردودية مالية ، وبما أن النسب المالية
هي الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة ، وتوجيه الانتباه الى النقاط
الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة من خلال
الاعتماد على مؤشراتها التي تساعد على الحكم في ربحية المؤسسة وكفاءتها التشغيلية وسيولتها ، وبعد
دراسة كل من الجانب النظري والتطبيقي تم الوصول الى :

اولا :نقاط القوة

1- تحسن كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول الثابتة والمتداولة وتوليد المبيعات .

ثانيا :نقاط الضعف

1- تواجه صعوبات في تسديد قيمة القروض والفوائد في موعدها .

2- لا تمتلك ضمانات لديونها حالة وقوعها بالإفلاس .

3- عدم مقدرة المديرين في المؤسسة على التحكم في الحقوق المتعلقة بسياسة التحصيل .

4- عدم كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول .

5- نقص في فعالية استخدام المؤسسة لأصولها لضمان البقاء والاستمرارية .

6- ليس لديها مردودية مالية بالتالي عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها .

قائمة المراجع

الكتب

اولا : الكتب باللغة العربية

- 1- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد...لعالم جديد، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003/2004 .
- 2- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2006.
- 3- علي عباس ، الادارة المالية في منظمات الأعمال ، الطبعة الاولى، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن ، 2002 .
- 4- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004 .
- 5- سمير عبد العزيز ، اقتصاديات الاستثمار-تحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات ، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1997.
- 6- حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004 .
- 7- عدنان تايه النعيمي وزملائه، الإدارة المالية النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2006 .
- 8- منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، مصر، 2003 .

ثانيا : باللغة الاجنبية

- 9- GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière l'entreprise, Edition Sirey;Paris 1990.

ثالثا : المذكرات

- 10- خديجة دزايت و معطالله مبروكة ،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013 .
- 11- محمود جلال أحمد وطلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، سنة 2009 .
- 12- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :قياس وتقييم ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،سنة 2001-2002 .
- 13- صخري جمال عبد الناصر ، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،سنة 2012-2013 .
- 14- اليمين بوسعادة ،استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2008-2009 .
- 15- الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الاداء ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، ورقلة ، الجزائر ، 2009 .

قائمة الملاحق

Bilan Actif

Ans déclaration	2013	2014	2015
Immobilisations incorporelles	27323529	18215686	18215686
Terrain	19200000	19200000	19200000
Bâtiments	67278908	62790920	66702295
Autres immobilisations corporelle	87260304	63331473	198136438
Prêt et autres actifs financiers non courants	180585		
TOTAL ACTIF NON COURANT	201243328	163538080	302254420
Stocks et emplois assimilés	9046073	4959383	10901823
Clients	96005468	153176680	73565891
Autres débiteurs	6286091	5575965	5832314
Impôts et assimilés	1212283		3936552
Trésorerie	66543710	68258063	52261112
TOTAL ACTIF COURANT	179093627	231970092	146497695
TOTAL GENERAL ACTIF	380336956	395508173	448752115

Ans déclaration	2013	2014	2015
Capital émis	50000000	50000000	50000000
Primes et réserves	2128290	2128290	2417979
Résultat net	18880014	5793783	6503487
Autres capitaux	13102410	5777603	3668253
TOTAL I	57905893	63699676	62589719
Emprunt et dettes financières	76727340		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	76727340		
Fournisseurs et comptes rattachés	47265484	76764375	206912607
Impôts		2057814	1592872
Autres dettes	183899234	208939793	100858472
Trésorerie passif	14539004	44046513	76798443
TOTAL PASSIFS COURANTS III	245703722	331808497	386162395
TOTAL GENERAL PASSIF	380336956	395508173	448752115

Comptes de Résultat

déclaration	2013	2014	2015
Production vendue	411888063	503934362	416427600
Chiffres d'affaires	411888063	503934362	416427600
Production stockes et déstockes	1902176 00	805861 00	281073 00
Production immobilisés			
Subventions d'exploitation	00	00	00
Production de l'exercice I	409985886	503128501	416146526
Achats de marchandises	328661230 5660558	420330138 5808237	343787294 5546284
Services extérieurs			
Autres services	1324492	877927	1034116
Consommations de l'exercice III	335646283	427016305	350367697
Valeur ajoutée d'exploitation I-II	74339602	76112195	65778829
Charges de personnel	18094695	18424876	18597440
Impôts et taxes	2929469	8333208	5008508
Excédent brut d'exploitation IV	53315437	49354109	42172880
Autres produits opérationnels	23500000	13527967	11412102
Autres charges opérationnelles	1000	147445	
Dotations aux amortissements	46556939	44371338	30759859
Résultat opérationnel V	30257498	18363293	22825123
Produits financiers	205955	278836	520071
Charges financières	11578439	11117735	316197
Résultat financier VI	11372484	10838898	14796125
Résultat ordinaire V+VI	18885014	7524394	8028997
Impôts exigibles sur résultats	5000	1730611	1525510